

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تداعيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة على الأسر وإسهامها في تنامي حالات الطلاق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
كشف السيد وزير العدل في معرض جوابه على سؤال كتابي برلماني على معطيات إحصائية صادمة تتعلق بتنامي حالات الطلاق في بلادنا، حيث بلغ هذا الرقم 26914 حالة سنة 2004 و 26957 حالة سنة 2021، وذلك بعد أن عرف الرقم تراجعاً نسبياً في سنوات سابقة. وهو ما يتطلب، في نظرنا، طرح عدة أسئلة تتطلب تقديم الأجوبة عليها من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية.

وفي محاولة لاستقراء هذه الأرقام، فقد فسر عددٌ من المختصين في علم الاجتماع الارتفاع الذي بلغته حالات الطلاق في بلادنا، وتفجر أرقامه الإحصائية سنة 2021 بالوضع الاجتماعي الخانق الذي عاشته وتعيشه معظم الأسر المغربية بسبب تداعيات جائحة كورونا، والتغيرات السوسيو -اقتصادية التي همت المجتمع المغربي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتصل أساساً بتغير نمط عيش المغاربة وارتفاع أسعار المعيشة، وهو ما خلف ارتدادات عنيفة على الأسر، لاسيما منها ذات الدخل المحدود وكذا الطبقة المتوسطة.
وعليه، فإننا نعتقد أن الحكومة مطالبة بالتعاطي بشكل جدي مع هذا الواقع الذي يرتبط فيه الاجتماعي والاقتصادي بالبعد القيمي، وذلك من خلال الاهتمام بظروف عيش المغاربة، وعبر التدخل الناجع للحد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإضرار بالأسر المغربية، إلى درجة تفكيكها أحياناً.

إن ذلك يقتضي حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنين والمواطنات، والحفاظ على حد أدنى لشروط العيش الكريم لفئات واسعة من شعبنا. كما يقتضي العمل على اتخاذ إجراءات وسياسات عمومية كفيلة بالتصدي لغلاء الأسعار، وزجر مختلف أشكال المضاربات والاحتكارات غير المشروعة والزيادات المتواترة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية.
في هذا السياق، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير التي تشغل عليها حكومتكم من أجل التصدي لتداعيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة على الأسر، ومساهمتها، على وجه الخصوص، في تنامي حالات الطلاق؟
وتفضلوا، السيد رئيس الحكومة، بقبول عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني